

## ضياح بدلات الاستملاك

بين «مجلس المدينة والآثار»

السويداء - عبير صيموعة

ما زالت مشكلة العقار رقم ١٢٤٧ الواقع بمحاذاة الشارع المحوري لمدينة السويداء والذي تم استملاكه منذ عام ١٩٦٩ قائمة حتى هذا التاريخ بسبب تقاذف مسؤولية دفع بدل الاستملاك بين مجلس مدينة السويداء و دائرة الآثار في المحافظة وتمكن الإشكالية في العقار هو صدور قرار استملاكه في عام ١٩٦٩ ليتم لاحقاً استملاكه مرة ثانية من مجلس مدينة السويداء وذلك عام ٢٠٠٠ بشكل جبري بعد شق وتوسيع الشارع المحوري (و هذا يعتبر غير قانوني نظراً لاستملاكه في ستينيات القرن الماضي) إلا أن ما زاد من تعقيد المشكلة قيام دائرة آثار السويداء باستملاك ما تبقى من العقار وهو عبارة عن فضاء على الرغم من عمليات الاستملاك المتتالية التي طالت العقار إلا أن أصحاب العقار أنفسهم لم يحصلوا حتى تاريخه على بدلات الاستملاك التي جرى تحديدها منذ تاريخ الاستملاك علماً أن أسعار العقارات في المنطقة المذكورة حطمت الأرقام الفلكية الأمر الذي دفع أصحاب العقار المذكور إلى السؤال عن بدل الاستملاك لعقارهم والذي ضاع بين «مجلس المدينة والآثار».

بعد أن قام مجلس المدينة ببيع قسم من العقار وهو عبارة عن فضاء مساحتها ٥٦ ٢م إلى دائرة آثار السويداء دون إعلام صاحب العقار والذي يعتبر قانونياً المالك الحقيقي نظراً لعدم قيام المجلس بدفع بدل الاستملاك فضلاً عن قيام المجلس برفع إشارة الاستملاك عن العقار بغية دفعه من المديرية العامة للآثار إلا أن هذا الإجراء لم يجد نفعاً وادى إلى بقاء بدل الاستملاك مجمداً بين مجلس المدينة ودائرة الآثار في المحافظة علماً بوجود كتاب من المديرية العامة للآثار والمتاحف تاريخ ٢٠١٣ موجه لدائرة آثار السويداء لدفع بدل الاستملاك، من جهته رئيس مجلس مدينة السويداء وائل جريوع أشار إلى أنه تم نقل ملكية هذا العقار إلى دائرة آثار السويداء وهي الجهة المخولة بالدفع على حين أوضح مدير دائرة الآثار نشأت كيوان بأن الدائرة لا علاقة لها ببديل الاستملاك لأصحاب العقار لأن الدائرة استمكت العقار من مجلس المدينة.



## ٣٣ مليار ليرة اعتمادات مشاريع المؤسسة في ٢٠١٨

## خطة للإسكان إنجاز وتسليم ٧٥٠٠ مسكن في جميع المحافظات هذا العام

١٧٥/ بناء متضرراً من خلال التصديق على عقد الأشغال رقم ٤/ لعام ٢٠١٦ بقيمة ٨٢٠ مليون ليرة سورية والموقع بين اللجنة الفرعية للأضرار بريف دمشق كخريف أول والمؤسسة كخريف ثان، كما تم التعاقد مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية لإنجاز المعالجة وتم الانتهاء المتكاملة لبنية المستهدفة بالمعالجة وتم الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى لهذه الدراسة.

ولفت التقرير إلى أن المؤسسة حالياً قيد التعاقد مع الشركة العامة للبناء والتعمير لتنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع وفق الدراسة المعدة من شركة الدراسات، وسيتم التعاقد على كل مرحلة فور إنجاز التقييم الفني والجرد اللازم من كل من المؤسسة العامة للدراسات والاستشارات الفنية والمحافظات والشركة العامة للبناء والتعمير.

وحول الخطة التدريبية للمؤسسة، أشار التقرير إلى قيام المؤسسة بتقييم كوادرها ثم وضع خطط للتدريب والتأهيل وإبرام اتفاقية مع جامعة دمشق، حيث تقوم الأخيرة بإتاحة المجال أمام المهندسين العاملين للتقدم إلى دراسات التأهيل والتخصص لتأهيلهم ورفع مستواهم العلمي والمهني، إضافة إلى الربط مع نقابة المهندسين وجميع الجهات المعنية بإجراء دورات تدريبية مختلفة (لغات-إدارة-برامج...)، والمشاركة في دورات هيئة التخطيط والتعاون الدولي إلى جانب التواصل مع منظمات معروفة لتنفيذ وإجراء دورات تدريبية وممولة منهم لوظفي المؤسسة.



شقق سكنية للعاملين في محافظة القنيطرة /سكن مساكن قضاة مجلس الدولة)، على حين تنفذ خطة الإذخار السكني من موازنة مستقلة يتم تمويل مشاريعها من أموال المكتتبين وفق أحكام قانون الإذخار السكني رقم ٣٨/ لعام ١٩٧٨ أو بقروض من المصرف العقاري.

والتخصص لتأهيلهم ورفع مستواهم العلمي والمهني، إضافة إلى الربط مع نقابة المهندسين وجميع الجهات المعنية بإجراء دورات تدريبية مختلفة (لغات-إدارة-برامج...)، والمشاركة في دورات هيئة التخطيط والتعاون الدولي إلى جانب التواصل مع منظمات معروفة لتنفيذ وإجراء دورات تدريبية وممولة منهم لوظفي المؤسسة.

## هادي بك الشريف

كشف تقرير المؤسسة العامة للإسكان حصلت في تصريح له «الوطن»، أكدت المصادر أنه يتم التحريك في هذه الشكاوى واضحة أنه من الممكن أن يكون الخطأ ناجماً عن القاضي وأنه يجب أن يتعامل مع المحامين على أساس أنهم الطرف الثاني من جناح العدالة.

وأضافت المصادر: يمكن أن يكون الخطأ أيضاً من المحامين ولا سيما أن هناك بعض المحامين لا يفكرون عمل القاضي وهذا ناجم عن الخبرة القليلة في عمل المحامين ولا سيما من قبل المتدربين أو المبتدئين.

وأوضحت المصادر أنه يتم النظر في الشكاوى المقدمة من بعض المحامين للبت فيها وفي حال كان القاضي مخطئاً فإنه يتم إحالته إلى إدارة التفتيش القضائية للنظر بها مرة أخرى مبيته أنه في حال كان الخطأ جسيماً فإن الشكاوى من الممكن أن تحال إلى المجلس القضائي الأعلى الذي بدوره يبت بالعقوبة المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية.

والتفت وزارة العدل ونقابة المحامين في وقت سابق على تشكيل لجنة لبحث مشاكل المحامين والقضاة والعمل على حلها علماً أنه لم يتم تشكيلها إلى الآن رغم المطالبات العديدة لتشكيلها بأسرع وقت ممكن لما لها من دور في حل هذه المشكلات بين القضاة والمحامين.

## مصدر: شكاوى من مجامين على قضاة أهانهم أثناء النظر بالدعاوى

## رئيس «التفتيش القضائي» الجديد له «الوطن»: شكوى المواطن على القاضي لا تعيد الحكم القضائي

## محمد منار حميجو

أعلن رئيس إدارة التفتيش القضائي الجديد عبد الناصر غليون أن هناك دائماً قضاة يحاولون إلى مجلس القضاء الأعلى بنهم مختلفة من دون أن يحدد طبيعتها مؤكداً أن العمل حالياً يتم على تطوير دور الإدارة.

وأصدر وزير العدل قراراً بتعيين غليون رئيساً للتفتيش القضائي خلفاً لسليوى نصيب والذي انتهت فترة ترؤسها للإدارة بحكم السن.

وفي تصريح خاص له «الوطن»، أضاف غليون: أن هناك العديد من الشكاوى على القضاة من المواطنين موضحاً أن المواطن أحياناً يخلط بين دور الإدارة في التحقيق مع القضاة وذلك أن المواطن يظن أن إدارة التفتيش تعيد الحكم القضائي وهذا الأمر مغلوط.

ولفت غليون إلى أن الإدارة تنظر في الشكاوى من الناحية المسلكية للقاضي وطريقة تطبيقه للقانون في الدعاوى التي كان ينظر بها.

وأشار غليون إلى الخطة التي تعمل بها الوزارة في مسألة أن يكون لإدارة التفتيش دور في التقييم القضائي ولا سيما في ظل الإصلاحات القضائية التي تشهدها الوزارة. وفي الغضون كشفت مصادر قضائية عن

## محمد منار حميجو

أعلن رئيس إدارة التفتيش القضائي الجديد عبد الناصر غليون أن هناك دائماً قضاة يحاولون إلى مجلس القضاء الأعلى بنهم مختلفة من دون أن يحدد طبيعتها مؤكداً أن العمل حالياً يتم على تطوير دور الإدارة.

وأصدر وزير العدل قراراً بتعيين غليون رئيساً للتفتيش القضائي خلفاً لسليوى نصيب والذي انتهت فترة ترؤسها للإدارة بحكم السن.

وفي تصريح خاص له «الوطن»، أضاف غليون: أن هناك العديد من الشكاوى على القضاة من المواطنين موضحاً أن المواطن أحياناً يخلط بين دور الإدارة في التحقيق مع القضاة وذلك أن المواطن يظن أن إدارة التفتيش تعيد الحكم القضائي وهذا الأمر مغلوط.

ولفت غليون إلى أن الإدارة تنظر في الشكاوى من الناحية المسلكية للقاضي وطريقة تطبيقه للقانون في الدعاوى التي كان ينظر بها.

## انتقائية بتخديم المنازل بشبكة الصرف الصحي!

## اللاذقية - عبير سمير محمود

يشكو عدد من أهالي قرية عين العروس في محافظة اللاذقية من عدم تخديم شبكة الصرف الصحي لكامل منازل القرية، مؤكداً أن المشروع التنفيذي لشبكة خدم منازل بشكل انتقائي من دون تخديم كامل الخط في القرية.

وتحدث بعض أهالي القرية في شكواهم له «الوطن» أن المشروع تم تنفيذ على ثلاث مراحل بملايين الليرات، ولم يخدم إلا عدداً محدوداً من المنازل، مشيرين إلى أن هناك منازل عديدة ومنها ما لا يبعد عن المستفيدين من المشروع -وتعد منازلهم على الأصابع- سوى ٥٠ متراً ولم يتم تخديمها بالصرف الصحي مطابقاً بحسب ما ذكرها.

وطالب الأهالي أصحاب الشكاوى بإرسال لجنة لمعاينة الوضع والتأكد من حقيقة الشكاوى ليصار إلى حل بنقذ معظم منازل القرية من مشكلة الصرف الصحي التي وكما وصفوها كارثة حقيقية في مثل هذا العصر المتطور.

«الوطن» نقلت الشكاوى إلى محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم وأكد أن موضوع ريف المحافظة وتخدمه يتم عبر خطة من مديرية الخدمات الفنية، مشيراً إلى أنه في بعض الأحيان يكون الصرف الصحي نهاية المصب وأحياناً أخرى يكون بأماكن خاصة على حين يكون أيضاً بحاجة إلى دراسة فنية وفي حال كانت الدراسة موجودة للتنفيذ يتم رفع كتاب لوزارة الإدارة المحلية والبيئة وجميعها تأتي مع الموافقة.

من جانبه أكد رئيس بلدية عين العروس زياد بركات له «الوطن» أن مشروع الصرف الصحي في البلدية ضخم جداً ويخدم كقطاع ٣ قرى (عين العروس - نبي عيسى - سلورين) وصولاً إلى المصب في نهر الشحادة، موضحاً أن المشروع لم ينته بعد ولم يدخل بالكامل في الخدمة والاستثمار.

وأشار بركات إلى أن المشروع هو الأول في البلدية، قائلاً: «المنطقة لم تكن مخدمه بالصرف الصحي نهائياً، والبلدية تعمل في قطاع ريف القراحة الساحلي بمشروع ضخم جداً بدأ في عام ٢٠١٧ بعد التواصل مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة لتقييم إعانات للمشروع الذي تقدر تكلفته بـ ٢٠٠ مليون ليرة سورية. وتابع رئيس البلدية «منحت الوزارة الإعانة الأولى لانطلاق المشروع عبر تحديد المصب مضافاً: «تم بعدها منح البلدية الإعانة الوزارية الثانية بقيمة ذاتها ٢٥ مليون ليرة وهي على الموازنة المستقلة للمحافظة، ليصار بعدها البدء بنقطة بداية المشروع وهي من محورين في قرية عين العروس وصولاً إلى قطع أسفل استرداد القرداحة».

وأشار بركات إلى أن البلدية تنتظر الإعانة القادمة لتكملة تخطيط المشروع، لافتاً إلى أنه سينظر في شكوى الأهالي، وقال: في حال دخول المشروع بالخدمة ستقوم البلدية بمد وصلات إلى كامل الأحياء داخل القرى القريبة من الخط الرئيسي للمشروع لتكون جميعها مخدمه بالصرف الصحي قريباً.

## ١٨ مليار ليرة

## لمشاريع الطرق في حماة

## حماة - محمد أحمد خبازي

بيّن مدير فرع المواصلات الطرقية بحماة المهندس خضر فطوم أن نسب تنفيذ مشاريع المواصلات الطرقية في المحافظة خلال العام الماضي بلغت ١٠٠ بالمئة، مشيراً إلى تنفيذ ١٠ وصلات طرقية بقيمة ٨.١ مليار ليرة.

وأكد فطوم البدء بتنفيذ العديد من المشاريع وإحياها عدد من المشاريع الإستراتيجية الأخرى، ولا سيما بعد إقرار وزارة النقل التوازن السعري الجديد بقيمة تقديريته تبلغ ١٨ مليار ليرة لتوزيع تنفيذها خلال السنوات القادمة وخاصة مشروع طريق حماة - سلمية وطريق سلمية - حمص ومصيف حمص.

وأوضح أن خطة العام الحالي تتضمن صيانة وتأهيل وتجديد عدد من مشاريع الطرق في مختلف مناطق المحافظة بقيمة ٣.٧ مليارات ليرة، إضافة إلى مشاريع قيد الدراسة في المحافظة وخاصة التقاطع بين طريق جبلة الغاب مع طريق نهر البارد والعقد الطرقية على هذا الموقع.

وأضاف فطوم إن الفرع يجهز حالياً الأضابير الفنية التنفيذية لمشاريع العام ٢٠١٨ ليتم التعاقد عليها، ومنها استكمال صيانة طريق نهر البارد جورين بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة، واستكمال صيانة طريق ليرة أيضاً، وصيانة طريق سلمية الشيخ هلال القديم، وواصل فرع المؤسسة تنفيذ أعمال مشروع جسس وادي العيون الحويي على طريق عام مصيف القديومس بهدف تحسين واقع شبكة الطرق المركزية وتحقيق السلامة مستخدمها، حيث يستعمل جسس وادي العيون لدى إنجازها عقدة مواصلات حيوية للارتقاء بالواقع الخدمي لطريق عام مصيف القديومس والحد من حوادث السير وضمان سلامة المواطنين.

## تركيب ٥٠٠ خط شهرياً سرور: ٨٠ ألف خط و ٤٠ ألف بوابة في مركز جرمانا



وهي منطقة بحاجة ماسة للخطوط لوجود أبنية جديدة.

ولفت سرور إلى أن المركز في كانون الأول ركب ١١٠٠ بوابة معلناً وصول عدد البوابات إلى ٤٠ ألف بوابة موضحاً أنه يتم تركيب ٥٠٠ خط شهرياً ومشيراً إلى أن عدد الخطوط الهاتفية في المركز تجاوز ٨٠ ألف خط.

وكشف سرور عن بدء العمل باستبدال ٩٠٠ خط عامل على وحدات الأوتو وتحويلها إلى خطوط عادية بعد البدء بالعمل على ترميم كبل أرضي سعة ١٨٠٠ خط للمقسم، مبيناً أن آلية التركيب المتبعة تقتضي إخبار المشترك بذلك. مؤكداً أن ذلك سيسهم بتحصين خدمتي الهاتف والإنترنت بشكل عام، وحل مشكلة تقطع خدمة الإنترنت في هذه المناطق.

ولحظت «الوطن» في جولتها في أحد الأحياء وجود توصيل عشوائي عبر أحد الكيبلات الهاتفية بشكل مباشر دون وجود علية تخديم، إضافة إلى انتشار اللعب الهاتفية دون ترقيم!

## عبد المنعم مسعود

وكشف مدير مركز هاتف جرمانا فحان سرور أن التأخر في إنجاز التوصيلات الهاتفية في مناطق مختلفات دف الصخر ومزارع الروضة يعود لعدم إفراف بلدية جرمانا لخرف التفتيش الهاتفي من مياه الصرف الصحي مبيناً أن المشكلة أصبحت مزمنة وتكرر في أكثر من منطقة في المدينة.

ورأى سرور أن حل مشاكل تسرب مياه الصرف الصحي على غرف الهاتف يضمن سلامة الشبكات الأرضية وتأمين الخدمة الجيدة لجميع المشتركين بالهاتف. وأتهم سرور بلدية جرمانا بالتقصير مشيراً إلى وجوب تعزيلها مسارات الصرف الصحي في المدينة لمنع الانسدادات التي تؤدي إلى طوفانه وأشار سرور إلى وجود ٨ فنيين فقط يعملون في تركيب الخطوط الهاتفية مبيناً أن إعادة عملي دير الزور أثر في كفاءة عمل المركز.

## كلام رسمي جداً

## انقطاع المياه بسبب انقطاع الكهرباء

إشارة إلى المقال المنشور في صحيفتكم بعددنا رقم ٢٨١٨ تاريخ ٢١ /١/ ٢٠١٨ تحت عنوان: «أضرار العاصفة في طرطوس الجهات المحلية لم تكن مهياًة للتعامل معها»، وفيما يخص مؤسستنا فإننا ندين ما يلي:

قامت المؤسسة بتوقيف العديد من المشاريع المهمة مساء يوم الخميس ١٨ /١/ ٢٠١٨ تهبوا للعاصفة القادمة وتجنباً لحادث أضرار في تجهيزات المشاريع وبالنسبة لانقطاع المياه عن أجزاء من مدينة طرطوس فالسبب يعود لانقطاع التيار الكهربائي عن محطتي السن وجديتي «المشروعين الرئيسيين لمدينة طرطوس» المربوطتين بخطوط كهربائية مستقلة ولم يتجاوز انقطاع المياه أكثر من ٢٤ ساعة عن بعض الأبنية الواقعة في المناطق المرتفعة من مدينة طرطوس فقط وحرصاً من مؤسسة المياه وشركة الكهرباء على إصلاح الأعطال وراحة الإخوة المواطنين فقد واصلت أعمال الطوارئ في المؤسسة والشركة العمل ليل نهار منذ مساء الخميس وحتى صباح يوم السبت ٢٠ /١/ ٢٠١٨ حيث تم الانتهاء من إصلاح جميع الأعطال مع